ان ابهم الاقرار يصح وان السبب مستحيلا الا بان قال اقرضني او باعه مني شيئا بالف درهم فهذا
الاقرار باطل ولا يلزمه شئ وان اقر رجل لرجل بدين على انه بشرط الخيار ثلاثة ايام لزمه المال
وبطل الشرط **باب الاستثنا** وهو التكلم بالباقي بعد الشيا وباقي معناه صح استثنا بعض
ما اقر به حال كونه متصلا بالاقرار ولزمه الباقي اى بعد الشيا مطلقا سوا كان الاستثنا اقل مما
او اكثر وعن ابي يوسف وهو قول مالك والفراء لا يصح الاستثنا الا ان كان الباقي اكثر لان استثنا الكل
اى لا يصح استثنا الكل ان قال لعلي الف درهم الا الف درهم فان الالف لازم عليه وكذا اذا قال
مفصولا لا بطل الاستثنا والمراد من قوله متصلا الاتصال بحسب التلفظ وهو ان لا يسكت بين
المستثنى والمستثنى منه لا الاستثنا المتصل وصح الاستثنا الكلي من الكلي والوزني من الوزني
بان قال له علي الف درهم الا دينارا او الا قفيز حنطة وهو لا يساوي الفا لزمه الف درهم الا قيمة
الدينار او القفيز وهذا عندهما وهو الاستحسان وقال محمد وزفر لا يصح وهو القياس لانهما
اى لا يصح الاستثنا غير الكلي من الوزني من الدراهم بان قال له علي الف درهم الا شاة وثوبا وقالا ان
فصل يصح فيسقط عنه قدر قيمة المستثنى ولو وصل باقراره لفظ ان شا الله اى بان قال له علي الف درهم
ان شا الله بطل اقراره فلا يلزمه شئ ولو استثنا البنا من الدار بان قال هذه الدار لفلان الا بناءها
فانه لي فهما للمقر له وان قال بناؤها لي والعرصة لك وهي البقعة المحاطة بحيطان الشي فهما قال
[illegible] ولو قال له علي الف من ثمن عبد اشتريته منه ولم اقبضه فان رد
المقر العبد وسلمه اى المقر له لزمه الالف والا اى وان لم يسلمه اليه لا شئ له على المقر هذا على
ثلاثة اوجه احدها هذا والثاني ان يقول المقر له العبد عبدك ما بعتكه وغيره وقد قبضته ولي عليك
الف درهم ثمنه وفيه المال لازم على المقر والثالث ان يقول العبد عبدي ما بعتكه وفيه لا يلزمه
شئ على المقر والرابع ان يقول العبد عبدي ما بعتكه وانما بعتكه غيره وحكمه ان يتحالفا واذا تحالفا
انتفى دعوى كل واحد منهما عن صاحبه فلا يقضى عليه بشئ من المال والعبد سالم لمن في يده هذا اذا
عين العبد وان لم يعين العبد لزمه الالف مطلقا ولا يصدق في قوله ما قبضت عندهما وعند ابي حنيفة
عندهما ان وصل صدق ولا يلزمه شئ وان فصل لم يصدق اما الكر المقر له ان يكون ذلك ثمن
العبد وان اقر انه من ثمن العبد فالقول قول المقر ان لم اقبضه كقوله من ثمن خمر او خنزير يريد

منفصل

منفصل يقول لم يلزمه الالف اى يلزمه هناك كما يلزمه مطلقا فيما اذا قال لفلان علي الف درهم من
ثمن خمر او خنزير عندهما خلافا لابي حنيفة وعندهما ان وصل صدق ولا يلزمه شئ ولو قال له علي الف درهم
من ثمن متاع باعه مني او اقرضني الف درهم و قال اي زيوف او نبهرجة وقال المقر له جياد لزمه
الجياد مطلقا عند ابي حنيفة وعندهما ان وصل صدق وان فصل لا وقال زفر يبطل اقراره اذا قال
المقر له جياد وعن ابي حنيفة انه يصدق في القرض في الزيوف اذا وصل وانما قيد بثمن متاع او
بالقرض لانه لو لم يذكر البيع والقرض بان قال لفلان علي الف درهم زيوف فقط قبل يصدق
اجماعا وقيل هو على الخلاف ايضا بخلاف الغصب والوديعة اى اذا قال غصبت منه الفا او
اودعني الفا ثم قال وهي زيوف او نبهرجة صدق في الغصب مطلقا وعن ابي يوسف انه اذا قال
غصبت ثم قال الوديعة اتت له علي الفا الا انه ينقض كذا حال كونه متصلا يقبل يصدق المقر والا اى
وان لم يقل متصلا بل منفصلا لا يصدق واعلم انه لو وقع الفصل بين الاستثنا وبين صدره
ضرورة انقطاع الكلام بانقطاع النفس او باخذ السعال فهو وصل ومن اقر بغصب ثوب فجاء
صدق المقر وان قال اخذت منك الوديعة وهلكت وقال المقر له بل اخذتها غصبا فهو ما
قال فالقول قول المقر له مع يمينه وان نكل عن يمينه لا يضمن المقر ولو قال اعطيتنيها وديعة فهلكت
وقال المقر غصبتها لا يضمن المقر وكان القول قول المقر مع اليمين فان نكل عن اليمين يلزمه
الالف **وان قال** زيد يعرف هذا كان وديعة لي عندك فاخذته منك فقال كذبت وهو في يده
اخذه عمرو **وان قال** اجرت بعيري او ثوبي هذا فلانا فركبه او لبسه فرده علي وقال كذبت بل
الثوب والدابة لي فالقول للمقر عندهما خلافا لابي حنيفة وقال القول للذي اخذ منه الثوب والدابة لي وهو
القياس ولو قال هذا الالف وديعة فلان لابل وديعة لفلان فالالف للاول وعلى المقر مثله
للثاني اى للمقر الثاني من مثل ذلك الالف وعند ابي يوسف ليس عليه شئ **باب اقرار المريض**
دين الصحة ومالزمه في مرض بسبب معروف قدم على ما اقر به في مرضه واخر الارث عنه اى اذا
اقر الرجل في مرض موته بدين وعليه دين في صحته ودين لزمته في مرضه باسباب معلومة
من القرض والشراء والغصب ومجاني الشهود وهذه الاسباب بدين الصحة والدين
المعروف الاسباب مقدم على ما اقر به في مرضه والارث موقوف عن دين ما اقر في مرضه و

Copyright © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)